

تأثير التوترات الأمنية في الشرق الأوسط ومبادرة الحزام والطريق منذ ٢٠١٨

The Impact of Security Tensions in the Middle East and the Belt and Road Initiative Since 2018

محمد فؤاد المنسي

طالب دكتوراه بكلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس

جمال سلامة على

أستاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس

احمد جلال محمود

أستاذ العلوم السياسية ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث بكلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس

المستخلص:

يتناول هذا البحث تأثير التوترات الأمنية في الشرق الأوسط على مبادرة الحزام والطريق الصينية، ويستعرض الأبعاد المختلفة لهذه الديناميكيات. يهدف البحث إلى تحليل كيف تؤثر النزاعات المسلحة والصراعات الإقليمية، بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي، على استقرار العلاقات بين الدول، مما يعقد تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى. حيث تسعى الصين، من خلال مبادرة الحزام والطريق، إلى تعزيز الروابط الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط، مع التركيز على التعاون مع إيران كحليف استراتيجي. ومع ذلك، فإن التوترات الأمنية، مثل الصراع العربي الإسرائيلي والأزمة اليمنية، تشكل عائقًا أمام تحقيق أهداف الصين الاقتصادية. تعتمد الدراسة على منهج تحليلي يستند إلى النظرية الواقعية ونظرية الاعتماد المتبادل، حيث يتم تحليل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الصين والدول العربية في سياق التوترات الأمنية. وأظهرت النتائج أن الصين تحتاج إلى تطوير استراتيجيات مرنة تأخذ في الاعتبار المخاطر الأمنية، وتعزيز التعاون الأمني مع الدول العربية لضمان استقرار المنطقة وتحقيق نجاح المبادرة. كما أوصى البحث بضرورة تعزيز الحوار الإقليمي وتبني سياسات مرنة في التعامل مع التحديات الأمنية لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية للصين في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: (التوترات الأمنية، مبادرة الحزام والطريق، الصين، الشرق الأوسط، التعاون الأمني، إيران، العلاقات الدولية، الصراع العربي الإسرائيلي)

Abstract:

This research examines the impact of security tensions in the Middle East on China's Belt and Road Initiative (BRI) and explores the various dimensions of these dynamics. The study aims to analyze how armed conflicts and regional disputes, including the Arab-Israeli conflict, affect the stability of inter-state relations, complicating the implementation of major investment projects.

China seeks to enhance economic ties with Middle Eastern countries through the BRI, focusing on cooperation with Iran as a strategic ally. However, security tensions, such as the Arab-Israeli conflict and the Yemeni crisis, pose obstacles to achieving China's economic goals.

The study employs an analytical approach based on realism and interdependence theory, analyzing the economic and political relationships between China and Arab states in the context of security tensions.

The findings indicate that China needs to develop flexible strategies that consider security risks and enhance security cooperation with Arab states to ensure regional stability and the success of the initiative. The research also recommends strengthening regional dialogue and adopting flexible policies to address security challenges, ensuring the achievement of China's economic objectives in the region.

Keywords: (Security tensions, Belt and Road Initiative, China, Middle East, Security cooperation, Iran, International relations, Arab Israeli conflict)

المقدمة:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر المناطق تعقيداً في العالم، حيث تتداخل فيها العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعد التوترات الأمنية في هذه المنطقة عاملاً محورياً يؤثر على الاستقرار الإقليمي والدولي، ويشكل تحدياً كبيراً للدول المعنية، حيث تتنوع أسباب هذه التوترات، بدءاً من النزاعات المسلحة والصراعات الطائفية، وصولاً إلى التدخلات الخارجية والأزمات الإنسانية، فتؤثر هذه الديناميكيات بشكل مباشر على العلاقات بين الدول وتؤثر على استراتيجيات التنمية الاقتصادية، بما في ذلك المبادرات الكبرى مثل مبادرة الحزام والطريق.

تسعى الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق، إلى تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية مع دول الشرق الأوسط، التي تعتبر نقطة انطلاق استراتيجية على المستوى العالمي، فتهدف المبادرة إلى إنشاء شبكة من البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية التي تربط الصين بأوروبا وأفريقيا عبر طرق برية وبحرية ومع ذلك، فإن التوترات الأمنية في الشرق الأوسط قد تشكل عقبة أمام تنفيذ هذه المبادرة، فعلى الرغم من أن الصين تسعى إلى الحفاظ على سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أن الأزمات المستمرة في المنطقة قد تؤثر على استثماراتها وأمن مشاريعها.

تتضمن التوترات الأمنية في الشرق الأوسط مجموعة من النزاعات المعقدة، مثل الصراع السوري، والأزمة اليمنية، والنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، بالإضافة إلى التوترات بين إيران ودول الخليج. هذه النزاعات لا تؤثر فقط على الدول المعنية، بل تمتد آثارها إلى الدول الكبرى، بما في ذلك الصين، التي تسعى إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية. فالصراعات المستمرة قد تؤدي إلى عدم الاستقرار، مما يجعل من الصعب تنفيذ المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية التي تروج لها مبادرة الحزام والطريق، علاوة على ذلك، فإن التوترات الأمنية قد تؤثر على حركة التجارة والنقل في المنطقة، مما يزيد من تكاليف الشحن ويؤخر تنفيذ المشاريع، فتعتبر قناة السويس، التي تعد من أهم الممرات البحرية في العالم، عرضة للتوترات الإقليمية، مما يمكن أن يؤثر على تدفق البضائع بين الصين وأسواقها، كما أن التهديدات الأمنية مثل الإرهاب والقرصنة البحرية قد تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه الشركات الصينية في المنطقة، مما يجعلها أكثر حذرًا في استثماراتها.

لذا تسعى الصين إلى تعزيز علاقاتها مع الدول العربية من خلال التعاون الأمني والاقتصادي، حيث تدرك الصين أن الاستقرار في الشرق الأوسط هو عنصر أساسي لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وبالتالي، فهي تعمل على تعزيز الحوار والتعاون مع الدول المعنية. ومع ذلك، فإن هذه العلاقات ليست خالية من التعقيدات، حيث تتطلب التوازن بين المصالح الاقتصادية والأمنية.

وتعتبر مبادرة الحزام والطريق فرصة للصين لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، ولكنها في الوقت نفسه تتطلب استجابة فعالة للتوترات الأمنية، ويتطلب ذلك من الصين تطوير استراتيجيات شاملة تأخذ في الاعتبار المخاطر الأمنية المحتملة، وتستند إلى التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين. كما يجب أن تكون هناك آليات فعالة للتواصل والحوار بين الأطراف المعنية، لضمان تحقيق الاستقرار وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.

أولاً: المشكلة البحثية.

تتمثل المشكلة البحثية في التناقض الجيوسياسي الذي تواجهه الصين في الشرق الأوسط بين متطلبات أمن مشاريعها الاقتصادية ضمن مبادرة الحزام والطريق، وضرورات التوازن في علاقاتها مع الأطراف المتنازعة (خاصة إيران وحلفائها من جهة، ودول الخليج والغرب من جهة أخرى). فمن ناحية، تحتاج الصين إلى استقرار إقليمي لضمان نجاح مشاريعها، لكنها من ناحية أخرى تتعامل مع تحالفات معقدة في منطقة تشهد تصاعداً في التوترات الأمنية، خاصة بعد عام ٢٠١٨، والتي شهدت تحولات كبرى مثل انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، وتصاعد النزاعات بالوكالة، وتغير تحالفات القوى الإقليمية.

التساؤل الرئيسي

إلى أي مدى تشكل التوترات الأمنية في الشرق الأوسط منذ ٢٠١٨ تحدياً وجودياً لمبادرة الحزام والطريق الصينية، وكيف تؤثر الديناميكيات الجيوسياسية بين إيران ودول الخليج على الاستراتيجية الصينية في المنطقة؟ وتنبتق التساؤلات الفرعية التالية للإجابة على التساؤل الرئيس.

١. كيف أعادت التحولات الأمنية في الشرق الأوسط بعد ٢٠١٨ تشكيل أولويات الصين الإقليمية؟
٢. ما انعكاسات التعاون بين الصين وإيران في ضوء مبادرة الحزام منذ ٢٠١٨؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة من عدة جوانب نظرية وعملية. فمن الناحية العلمية، تمثل إضافة نوعية لفهم التفاعل المعقد بين العوامل الجيوسياسية والاستراتيجيات الاقتصادية الكبرى في بيئة إقليمية مضطربة. كما تقدم رؤية تحليلية متعمقة لكيفية تعامل القوى الصاعدة مع تحديات الأمن الإقليمي في سياق تنافس القوى العظمى.

كما توفر نتائج الدراسة لصانعي القرار والمخططين الاستراتيجيين الأدوات الملائمة في تقييم جدوى المشاريع الاقتصادية الضخمة في مناطق النزاع، من أجل تقديم رؤى قيمة للمستثمرين الدوليين حول مخاطر وعوائد الاستثمار في البيئات السياسية غير المستقرة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية:

أولاً: تهدف إلى تحليل التحولات الجيوسياسية والأمنية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١٨ وتأثيراتها على أولويات السياسة الصينية في المنطقة.

ثانياً: تسعى لتقييم مدى نجاح مبادرة الحزام والطريق في تعزيز المصالح الصينية في ظل البيئة الإقليمية المضطربة، مع تركيز خاص على العلاقات الصينية-الإيرانية.

ثالثاً: تهدف إلى فهم آليات التكيف الصيني مع تعقيدات الصراع الإقليمي بين إيران ودول الخليج.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات الرئيسية التي تشكل إطاراً تحليلياً للبحث.

١. تشكل التوترات الأمنية في الشرق الأوسط تحدياً وجودياً لمبادرة الحزام والطريق، إلا أن الصين تعتمد على أدوات اقتصادية مرنة وسياسة خارجية متوازنة لاحتواء هذه التحديات دون انخراط مباشر في الصراعات الإقليمية.
٢. أدت التحولات الأمنية بعد ٢٠١٨ أدت إلى إعادة هيكلة الأولويات الصينية في المنطقة، مع تحول نسبي نحو التعاون مع الأطراف الأكثر استقراراً.

خامساً: حدود الدراسة:

تتحدد هذه الدراسة بعدد من الحدود المنهجية والموضوعية: فمن الناحية الزمنية، تركز الدراسة على الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٤، وهي مرحلة شهدت تحولات نوعية في موازين القوى الإقليمية. بينما تتحدد جغرافياً، من خلال اقتصار الدراسة على دول الشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية للمبادرة الصينية، مع تركيز خاص على إيران ودول الخليج العربي. وتتحدد الدراسة موضوعياً من خلال تركيز الدراسة على الجوانب الاقتصادية والدبلوماسية للاستراتيجية الصينية، دون الخوض في الجوانب العسكرية أو الأمنية المباشرة. كما تركز على المشاريع المرتبطة بالصراعات الإقليمية الرئيسية دون تغطية شاملة لكافة مشاريع المبادرة. ومنهجياً، تعتمد الدراسة على التحليل الجيوسياسي والاقتصادي السياسي مع التركيز على التفاعل بين العوامل الداخلية والإقليمية والدولية.

١. الواقعية:

تستند الدراسة إلى نظرية الواقعية السياسية الكلاسيكية كما صاغها هانز مورجنتاو، والتي تركز على مفهوم القوة الوطنية والمصلحة الذاتية للدول، وتقدم النظرية الواقعية إطاراً تفسيرياً لفهم السلوك الصيني في بيئة إقليمية تنافسية. حيث تظهر الصين حرصاً على تعظيم مصالحها الوطنية مع الحفاظ على سياسة خارجية متوازنة. وهذا المنهج البراجماتي يتجلى في القدرة على التعامل مع أطراف متنافسة في المنطقة دون الانجرار إلى تحالفات أحادية الجانب. فنلاحظ أن بكين تتبع سياسة خارجية براجماتية في الشرق الأوسط، حيث تسعى لتعظيم نفوذها الاقتصادي مع تجنب الانخراط في الصراعات العسكرية المباشرة.^١ من وجهة نظر الباحث، فإن الصين تتبنى ما يمكن تسميته "واقعية اقتصادية" تتيح لها تحقيق مصالحها مع الحفاظ على مبدأ عدم التدخل.

٢. نظرية الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

تعتمد الدراسة في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية على نظرية الاعتماد المتبادل التي توضح كيف تقوم المبادرة الصينية ببناء شبكة معقدة من المصالح المشتركة، وتخلق هذه الشبكة نظاماً من الضمانات المتبادلة حيث يصبح الصراع العسكري خياراً غير مجدٍ للجميع. كما يشكل التبادل التجاري المتزايد والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية عوامل استقرار تعوض عن التوترات السياسية.^٢ لذا يرى الباحث أن المبادرة الصينية تمثل نموذجاً عملياً لنظرية الاعتماد المتبادل، حيث تخلق شبكة معقدة من المصالح الاقتصادية المشتركة تجعل من الصراعات العسكرية خياراً مكلفاً للجميع.

٣. نظريات إدارة الأزمات الدولية:

بالإستناد إلى نظرية إدارة الأزمات الدولية، تحلل الدراسة آليات الصين في التعامل مع الأزمات الإقليمية، حيث تظهر الصين تطوراً ملحوظاً في أدواتها الدبلوماسية. فالانتقال من دور المراقب إلى الوسيط النشط يعكس فهماً عميقاً لديناميكيات المنطقة. وتعتمد بكين على أدوات اقتصادية ودبلوماسية بديلة عن الخيارات العسكرية، مع التركيز على الحلول السياسية طويلة الأمد.^٣ يلاحظ الباحث أن بكين تطورت من سياسة المراقبة إلى المشاركة النشطة في الوساطة، كما في حالة الوساطة السعودية-الإيرانية (٢٠٢٣). في ضوء ذلك يشير الباحث إلى أن الصين تستخدم أدوات دبلوماسية واقتصادية بدلاً من العسكرية لإدارة الأزمات.

٤. نظرية القوة الناعمة:

من منظور القوة الناعمة، بحسب جوزيف ناي تمثل المبادرة أداة فعالة لتعزيز النفوذ الصيني. والجمع بين الجاذبية الاقتصادية والشراكات الاستراتيجية يخلق نموذجاً مغايراً للقوة التقليدية. وهذا النهج يسمح للصين بتعزيز حضورها دون إثارة ردود فعل سلبية كتلك التي تواجهها القوى الغربية التقليدية.^٤ لذا يرى الباحث أن المبادرة تمثل أداة فعالة للقوة الناعمة الصينية، حيث تجمع بين الجاذبية الاقتصادية والشراكات الاستراتيجية.

٥. نظرية النظم الإقليمية:

تعتمد الدراسة لتحليل التفاعلات الإقليمية حيث تكشف أن الصين تتعامل مع الشرق الأوسط كنظام متعدد الأقطاب، حيث تسعى لبناء علاقات متوازنة مع جميع الأطراف.^٥

يخلص الباحث مما سبق إلى أن النظريات التقليدية السابقة تحتاج إلى تطوير للوقوف على تحليل شامل للاستراتيجية الصينية بشكل كامل، فبينما تقدم الواقعية تفسيراً جزئياً، يقدم المزج بين النظريات الاقتصادية والسياسية رؤية أكثر شمولاً، كما تظهر التجربة الصينية أن القوة الاقتصادية يمكن أن تكون أداة فعالة للتأثير الجيوسياسي في القرن الحادي والعشرين، وهو ما يتطلب تطوير إطار نظري جديد يجمع بين الاقتصاد السياسي الدولي والدراسات الجيوسياسية.

سابعاً: الدراسات السابقة.

المحور الأول: التوترات الأمنية في الشرق الأوسط وتأثيرها على القوى الدولية

الشحات، محمد خليل عاشور. ٢٠٢١. "أثر المتغيرات الدولية على النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١"^٦.

تعتبر دراسة الشحات إسهاماً أكاديمياً مهماً في فهم التحولات الجيوسياسية بالمنطقة. حيث تناول الباحث بالتحليل تداعيات الأحداث الدولية الكبرى، لاسيما هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، على مفاهيم الأمن الإقليمي، مستخدماً منهجية متكاملة تجمع بين دراسة الحالة والتحليل الوصفي لرصد التفاعلات بين العوامل الدولية والإقليمية. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة، أبرزها استحالة تحقيق الأمن الشامل لأي دولة في ظل تعقيدات النظام الدولي، وتساعد

نفوذ الفاعلين غير العرب على حساب الدور العربي التقليدي، فضلاً عن تنامي تأثير المنظمات غير الحكومية وتآكل سلطة الدولة القومية.

ويرى الباحث أن قيمة هذه الدراسة تكمن في شموليتها التحليلية وربطها المحكم بين الأبعاد الأمنية والسياسية، إلا أنها تظل مقيدة ببعض القيود المنهجية. فكما يلاحظ الباحث، فإن التحليل يركز بشكل رئيس على الجوانب الأمنية مع إغفال نسبي للعوامل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية المؤثرة، كما يغيب عن الدراسة تناول العميق لدور القوى الصاعدة مثل الصين وتركيا، وهو ما تشكل معالجته إضافة نوعية للدراسة الحالية. وهذا القصور يبرز الحاجة إلى مقارنة أكثر تكاملاً تزوج بين التحليل الأمني والاقتصادي السياسي، خاصة في ظل التحولات الجذرية التي يشهدها النظام الدولي.

ويرى الباحث أن توصيات الدراسة السابقة، التي تضمنت الدعوة إلى تعزيز الحوار الإقليمي وتبني سياسات أكثر مرونة في التعامل مع التحديات النووية والإرهابية، تظل ذات راهنية كبيرة. إلا أن التطورات اللاحقة، لاسيما بعد ٢٠١٨، تستدعي إعادة النظر في بعض هذه المقترحات في ضوء بروز متغيرات جديدة كالمبادرة الصينية للحزام والطريق والمصالحة السعودية-الإيرانية. وفي هذا الصدد، تقدم الدراسة الحالية قيمة مضافة من خلال تركيزها على التفاعل بين الاستثمارات الاقتصادية الكبرى وتحولات الأمن الإقليمي، مع إيلاء اهتمام خاص لأدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية.

يستنتج الباحث أن التكامل بين نتائج الدراسة السابقة والتحليل الحالي يمكن أن يوفر رؤية أكثر شمولاً لتطورات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. فبينما أرسى الشحات أساساً متيناً لفهم التحولات الأمنية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، فإن استكمال هذا التحليل بدراسة تأثير العوامل الاقتصادية والتكنولوجية، كما تفعل الدراسة الحالية، يسد ثغرة مهمة في الأدبيات الأكاديمية. هذا التكامل المنهجي يفتح آفاقاً جديدة لفهم أكثر دقة لتعقيدات المشهد الجيوسياسي في المنطقة، خاصة في ظل تصاعد التنافس الدولي وتشابك المصالح الاقتصادية مع الاعتبارات الأمنية.

المحور الثاني: مبادرة الحزام والطريق والمصالح الصينية

دراسة محمد زريق حول العوامل الجيواقتصادية وأثر مبادرة الحزام والطريق في العلاقات الصينية-الإيرانية^٧

تقدم دراسة محمد زريق تحليلاً عميقاً للتفاعل بين العوامل الجيواقتصادية ومبادرة الحزام والطريق في تشكيل التحالف الصيني-الإيراني. حيث يعتمد الباحث على الإطار النظري الجيوسياسي الكلاسيكي لمكيندر لتفسير الأهمية

الاستراتيجية لإيران كـ"قلب للعالم" وموقعها المحوري في المبادرة الصينية. يبرز التحليل كيف تستفيد الصين من الموقع الجغرافي الفريد لإيران لربط القارات الثلاث (آسيا وأوروبا وإفريقيا)، مع التركيز على البعد الاقتصادي المتمثل في موارد الطاقة الإيرانية التي تشكل ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٣٠٪ من الميزانية الحكومية.

من الناحية المنهجية، تعتمد الدراسة على التحليل الجيوسياسي الكلاسيكي مع إدخال عناصر الاقتصاد السياسي الدولي، حيث تتبع تأثير العقوبات الأمريكية على التعاون الصيني-الإيراني. ويرى الباحث أن الصين استطاعت توظيف المبادرة كأداة لتعزيز نفوذها في المنطقة من خلال آليات متعددة: تطوير البنية التحتية، تدويل عملة الرنمينبي (التي أصبحت تشكل ٤٠٪ من احتياطات الغاز العالمي حسب الدراسة)، وخلق شبكات تجارية بديلة عن النظام الغربي.

من وجهة نظر الباحث تكمن أهمية هذه الدراسة في ربطها المحكم بين المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية، حيث تظهر كيف تحولت العقوبات الغربية على إيران إلى فرصة للصين لتعزيز نفوذها عبر المبادرة. إلا أن الدراسة تظل مقيدة ببعض القيود، أهمها التركيز على الجانب النظري الجيوسياسي على حساب التحليل الكمي للتبادل التجاري الفعلي، وعدم معالجة تأثير المتغيرات الداخلية في كلا البلدين على هذا التحالف. وفي سياق الدراسات السابقة، تمثل هذه الدراسة إضافة نوعية للأدبيات العربية حول الموضوع، حيث تقدم قراءة متوازنة للتعاون الصيني-الإيراني بعيداً عن التبسيط الإعلامي. كما توصي الدراسة بضرورة تعميق البحث في تأثير التكنولوجيا المالية على تدويل العملات في إطار الصراع الجيوسياسي، وهو ما تبنيه الدراسة الحالية في تحليلها لأدوات القوة الناعمة الصينية.

المحور الثالث: التفاعل بين التوترات الإقليمية والمصالح الصينية

دراسة هديل حربي ذاري حول المتغير الصيني في العلاقات السعودية-الإيرانية

تقدم دراسة هديل حربي ذاري تحليلاً متكاملًا للتحول الجيوسياسي في الشرق الأوسط من خلال عدسة الوساطة الصينية الناجحة بين السعودية وإيران في مارس ٢٠٢٣. وتعتمد الباحثة على إطار نظري يجمع بين مقارنة تعدد الأقطاب الدولية وتحليل السياسة الخارجية، حيث ترى أن هذا الحدث يمثل نقطة تحول استراتيجية تعكس صعود الصين كلاعب رئيسي في المنطقة مقابل تراجع النفوذ الأمريكي التقليدي. ويكشف التحليل كيف استغلت بكين بذكاء تحولات السياسة السعودية بعد أزمة خفض إنتاج النفط عام ٢٠٢٢، والنقد في الملف النووي الإيراني، والتوترات الصينية-الأمريكية حول تايوان، لتعزيز موقعها كوسيط نزيه وقوة دبلوماسية فاعلة.

من الناحية المنهجية، تتبع الدراسة مساراً تحليلياً ثلاثي الأبعاد يربط بين الرؤية الاستراتيجية الصينية للمنطقة ومصالحها الحيوية وأدواتها الدبلوماسية. وتبرز الباحثة أن الصين تمكنت من توظيف أدوات القوة الناعمة عبر مبادرة الحزام والطريق، بينما حافظت على موقف محايد تجاه الصراعات الإقليمية، مما أكسبها ثقة الأطراف المتنازعة. ويعكس نجاح الوساطة الصينية بروز نموذج جديد في العلاقات الدولية يعتمد على الدبلوماسية الوقائية والشراكات الاقتصادية بدلاً من التحالفات العسكرية التقليدية، حيث تشير الدراسة إلى أن ٥٠٪ من واردات النفط الصيني تأتي من منطقة الخليج، مما يفسر الاهتمام الاستراتيجي الصيني بالمنطقة.

ينتقد الباحث بعض القيود المنهجية بالنسبة للدراسة السابقة، أهمها التركيز المفرط على البعد السياسي على حساب التحليل الاقتصادي المتعمق للعلاقات الثلاثية، وعدم كفاية تناول العوامل الداخلية المؤثرة في سياسات الدول المعنية. كما يغيب عن التحليل رؤية مستقبلية واضحة لتأثير هذا التحول على هندسة التحالفات الإقليمية. ومع ذلك، تظل الدراسة مرجعاً مهماً لفهم ديناميكيات القوة المتغيرة في الشرق الأوسط، حيث تتجسّد في رصد التحول من النظام الأحادي القطب نحو تعددية قطبية أكثر توازناً، مع ما يحمله ذلك من تداعيات على الاستقرار الإقليمي والمصالح العالمية.

ثامناً: تقسيم الدراسة.

المبحث الأول: التوترات الأمنية في الشرق الأوسط منذ ٢٠١٨ وتأثيرها على العلاقات الثنائية

المبحث الثاني: دور مبادرة الحزام والطريق في تعزيز العلاقات الصينية الإيرانية في ضوء التوترات الأمنية

المبحث الأول: التوترات الأمنية في الشرق الأوسط منذ ٢٠١٨ وتأثيرها على العلاقات الثنائية

استمرت النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط، خاصة في سوريا، حيث لم تنتهِ الحرب الأهلية التي بدأت في عام ٢٠١١، بل شهدت تصاعداً في العمليات العسكرية من قبل النظام السوري وحلفائه، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية وزيادة أعداد النازحين واللاجئين، مما أثر سلباً على الدول المجاورة مثل تركيا ولبنان والأردن، لكن بعد سقوط نظام بشار الأسد في ٢٠٢٤ تغيرت بهض الحسابات السياسية في الملف السوري، حيث التقى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في فبراير ٢٠٢٥ برئيس المرحلة الانتقالية في سوريا، أحمد الشرع، الذي اتخذ عدة قرارات هامة، منها حل مجلس الشعب والفصائل المسلحة والأجهزة الأمنية والجيش، بالإضافة إلى حل حزب البعث، وأوقف العمل بالدستور السابق انتظاراً لإعلان دستوري جديد، لكن تواجه المرحلة الانتقالية في سوريا عدة تحديات أمنية

وسياسية واجتماعية، حيث عاد نشاط تنظيم "داعش" إلى الواجهة بعد انهيار قوات النظام، مما زاد من المخاوف الأمنية، بينما يتطلب الوضع السياسي توافقاً بين مكونات المجتمع السوري لعقد مؤتمر للحوار الوطني، يحدد خريطة الطريق للدولة الجديدة، كما أن علاقات سوريا مع الدول العربية ستعتمد على كيفية إدارة المخاوف من الفراغ الأمني المحتمل بعد سقوط نظام الأسد، وفي ظل هذه التحديات، يعتبر الإعلان الدستوري المؤقت ضرورياً لصون حقوق جميع المكونات السورية، مما يساهم في تعزيز الحوار الوطني وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.^٨

استمر النزاع في اليمن، حيث تواصلت الاشتباكات بين الحكومة المعترف بها دولياً وجماعة الحوثي المدعومة من إيران، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية بشكل ملحوظ. يعيش ملايين اليمنيين تحت وطأة الفقر والبطالة، مع نقص حاد في الغذاء والمياه النظيفة والرعاية الصحية. يُعتبر اليمن الآن واحداً من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٢٤ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك ١٤ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهذا النزاع لم يؤثر فقط على الوضع الداخلي في اليمن، بل كان له تداعيات كبيرة على العلاقات الإقليمية، خاصة بين السعودية وإيران. تتهم الرياض طهران بدعم الحوثيين بالأسلحة والتدريب، مما زاد من حدة التوترات الإقليمية وأدى إلى تصعيد المواجهات العسكرية، حيث تعمل السعودية على دعم الحكومة اليمنية من خلال التحالف العربي، الذي يهدف إلى استعادة السيطرة على المناطق التي تسيطر عليها الحوثيون، ومع ذلك، لم تتجح الجهود الدبلوماسية حتى الآن في تحقيق سلام دائم، حيث تظل الهدنات الهشة عرضة للانتهاء في أي لحظة.^٩

وتشهد الأوضاع في اليمن تطورات بالغة التعقيد في ظل التحولات السياسية الأمريكية المتوقعة مع عودة الرئيس السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في ٢٠٢٥. وتواجه الإدارة الأمريكية الحالية انتقادات واسعة بسبب سياساتها غير الحاسمة تجاه الأزمة اليمنية، خاصة بعد تصاعد التهديدات الأمنية في البحر الأحمر من قبل جماعة الحوثي. وعلى الرغم من الوعود الانتخابية للرئيس بايدن بإنهاء الحرب اليمنية، إلا أن ولايته الرئاسية تنتهي دون تحقيق تقدم ملموس في هذا الملف. وتشير التطورات الأخيرة إلى تحول في الخطاب الدبلوماسي الغربي تجاه اليمن، حيث بدأت واشنطن تدرك تداعيات توسع نفوذ الحوثيين على المصالح الإقليمية والدولية. وقد شهدت العاصمة السعودية الرياض مؤخراً سلسلة من اللقاءات الدبلوماسية المكثفة بين المسؤولين اليمنيين والسعوديين، ناقشت الوضع الأمني وتداعياته الإقليمية. وفي هذا السياق، تطرح النخب السياسية والعسكرية سيناريوهات متعددة، تتراوح بين تعزيز مسار السلام أو اللجوء إلى خيارات عسكرية جديدة لمواجهة التهديدات الحوثية،^{١٠} ويرى الباحث أن المشهد اليمني

سيبقى شديد التعقيد بسبب تشابك العوامل الداخلية والإقليمية والدولية. فمن جهة، تظهر المؤشرات رغبة الأطراف الدولية في دفع الحلول السياسية، ومن جهة أخرى، يستمر تصاعد التهديدات الأمنية التي قد تدفع نحو خيارات عسكرية. ويبقى التحدي الأكبر هو كيفية تحقيق التوازن بين الضغوط الدولية لإنهاء الصراع والمصالح المتضاربة للأطراف المحلية، في ظل معاناة إنسانية متصاعدة تهدد بتفاقم الأزمة.

تعتبر إيران القضية الفلسطينية جزءاً محورياً من سياستها الخارجية، حيث دعمت الفصائل الفلسطينية، مثل حماس والجهاد الإسلامي، بشكل متزايد منذ عام ٢٠١٨ عن ذي قبل، حيث استمرت إيران في تقديم الدعم العسكري والمالي لجماعات فلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي، وهذا الدعم يتضمن التدريب العسكري، وتوفير الأسلحة، والتمويل، مما يعزز من موقف إيران كداعم رئيسي للقضية الفلسطينية، ومن خلال هذه الاستراتيجية، تأمل إيران في تعزيز نفوذها في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مما يمكنها من التأثير على موازين القوى في المنطقة.^{١١}

يعتبر النزاع الفلسطيني الإسرائيلي نقطة توتر بين إيران والدول الخليجية، خاصة السعودية. تنهم الرياض طهران بمحاولة استغلال القضية الفلسطينية لتعزيز نفوذها الإقليمي، مما يزيد من حدة التوترات. هذا الوضع أدى إلى تصاعد المنافسة بين إيران ودول الخليج، حيث تسعى كل من الرياض وطهران إلى تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال دعم الأطراف المتنازعة، أدت مواقف إيران الداعمة للفلسطينيين إلى زيادة التوترات مع الدول الغربية، التي تعتبر إسرائيل حليفاً رئيسياً، وهذه المواقف تعزز من عزلة إيران السياسية والاقتصادية، حيث تتعرض لضغوط دولية متزايدة بشأن أنشطتها العسكرية ودعمها للجماعات المسلحة، فالتوترات المستمرة مع الغرب تجعل من الصعب على إيران تحسين علاقاتها الدولية، مما يؤثر سلباً على اقتصادها.^{١٢}

من وجهة نظر الباحث، فإن هذا التوظيف الإيراني للقضية الفلسطينية يحمل تناقضاً جوهرياً: فبينما يقدم نفسه كمدافع عن القضية الفلسطينية، إلا أنه في الواقع يساهم في تعقيد المشهد الإقليمي وتأجيج الصراعات بالوكالة. وعلى الصعيد الاقتصادي، يرى الباحث أن العقوبات الغربية المفروضة على إيران بسبب دعمها للجماعات المسلحة قد كبدت الاقتصاد الإيراني خسائر بمليارات الدولارات، وهذه الخسائر تطرح تساؤلات حول جدوى هذه السياسة على المدى الطويل، خاصة في ظل تدهور الأوضاع المعيشية للشعب الإيراني، كما يمكن تحليل هذا الموقف من خلال إطار "المقاومة والممانعة" الذي تتبناه النظرية الثورية في السياسة الخارجية الإيرانية. لكن الباحث يرى أن هذا الإطار أصبح أقل فعالية في السنوات الأخيرة بسبب تغير موازين القوى الإقليمية وبروز تحالفات جديدة مثل التطبيع العربي-الإسرائيلي. وبينما تنجح إيران في توظيف القضية الفلسطينية لتعزيز شرعيتها الداخلية ونفوذها الإقليمي على المدى

القصير، إلا أن الباحث يرى أن هذه السياسة تنطوي على مخاطر استراتيجية على المدى البعيد، تتمثل في تعميق العزلة الدولية وتفاقم الأزمات الاقتصادية، مما قد يقوض في النهاية القدرات الإيرانية على الاستمرار في لعب هذا الدور الإقليمي. وتستخدم الحكومة الإيرانية القضية الفلسطينية كوسيلة لتعزيز شرعيتها الداخلية، حيث تعتبر دعم الفلسطينيين جزءاً من واجبها الإسلامي، مما يساعد في توحيد الرأي العام حول القضايا الوطنية، مما ساهم في تعزيز الهوية الوطنية الإيرانية وتجعل الحكومة تبدو كمُدافع عن حقوق الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ومما لا شك فيه أن النزاع يسهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة، مما يؤثر على الأمن القومي الإيراني، وهذا الوضع يجعل إيران أكثر انخراطاً في الشؤون الإقليمية، حيث تسعى لحماية مصالحها وحلفائها، فمنذ اندلاع حرب ٢٠٢٣، تعرضت إيران لعدة ضربات نوعية من جانب إسرائيل، التي استهدفت مواقع عسكرية إيرانية وأدّرعها في سوريا ولبنان، بالإضافة إلى ذلك، قامت إسرائيل باغتيال عدد من القادة البارزين من حماس وحزب الله، بالإضافة إلى قيادات إيرانية، مما يزيد من تعقيد الأوضاع الأمنية لإيران ويعكس القلق الإسرائيلي من تعزيز نفوذ إيران في المنطقة.^{١٣} ويرى الباحث أن مشهد الصراع الإسرائيلي-الإيراني يعكس تطورات بالغة التعقيد تفرض تحليلاً متعدد الأبعاد للسيناريوهات المحتملة وتداعياتها الإقليمية والدولية. ويبرز سيناريو التصعيد المحدود كاحتمال قائم يركز على حسابات استراتيجية دقيقة من كلا الطرفين لاحتواء الأزمات، مع التركيز على الضربات الجوية المتبادلة وتجنب المواجهة البرية المباشرة. في المقابل، يظل سيناريو التوسع الإقليمي قائماً مع تصاعد احتمالات انجرار الفاعلين الإقليميين عبر شبكات الوكلاء والنفوذ المتبادل، مما يهدد بزعزعة الاستقرار في بؤر التوتر الثانوية من لبنان إلى اليمن. تكتسب الأبعاد الاقتصادية للصراع أهمية محورية مع تهديدات إغلاق الممرات البحرية الحيوية، حيث تشير التقديرات إلى إمكانية حدوث صدمات نفطية كبرى تمس الاقتصاد العالمي في الصميم. تتفاعل هذه السيناريوهات مع تحولات جيوسياسية أعمق تشمل إعادة تشكيل التحالفات وتصادم التهديدات الأمنية غير التقليدية، بينما تتفاقم الكوارث الإنسانية المتركمة في ظل غياب آليات فعالة لإدارة الأزمات. وتبرز الحاجة الملحة لرؤية استراتيجية شاملة تتراوح بين الحلول الأمنية والمسارات الدبلوماسية، مع الأخذ في الاعتبار التشابك المعقد بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الصراع الذي يتجاوز بكثير الإطار الثنائي ليصبح اختباراً حقيقياً لمرونة النظام الدولي وقدرته على احتواء الأزمات المعقدة.

١. التوترات بين إيران والدول الخليجية

تعتبر التوترات بين إيران والدول الخليجية أحد أبرز العوامل المؤثرة على الأمن الإقليمي، فمنذ ٢٠١٨، تصاعدت هذه التوترات نتيجة لعدة عوامل، منها انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران في مايو ٢٠١٨، وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية عليها. وهذا الأمر أدى إلى زيادة حدة الخطاب العدائي بين إيران والدول الخليجية، وخاصة السعودية والإمارات، وتجلّى ذلك في عدة أحداث، مثل الهجمات التي استهدفت منشآت نفطية سعودية في سبتمبر ٢٠١٩، والتي اتهمت الرياض طهران بالوقوف وراءها، كما شهدت المنطقة تصاعداً في الأنشطة العسكرية الإيرانية، بما في ذلك دعم الجماعات المسلحة في العراق وسوريا ولبنان، مما زاد من قلق الدول الخليجية، وهذه التوترات أدت إلى تعزيز التحالفات بين الدول الخليجية والولايات المتحدة، حيث سعت واشنطن إلى تعزيز تعاونها الأمني لمواجهة التهديدات الإيرانية¹⁴.

تأثرت العلاقات الثنائية بين الدول في الشرق الأوسط بشكل كبير بسبب التوترات الأمنية، فقد أدت النزاعات في اليمن وسوريا إلى توترات بين السعودية وإيران، مما أثر على العلاقات بين الرياض ودول أخرى مثل قطر والكويت، حيث تسعى هذه الدول إلى الحفاظ على توازن في علاقاتها مع القوى الإقليمية، علاوة على ذلك، فإن التوترات بين إيران والدول الخليجية أثرت على العلاقات بين هذه الدول والولايات المتحدة، حيث سعت واشنطن إلى تعزيز تعاونها الأمني مع الدول الخليجية لمواجهة التهديدات الإيرانية، مما أدى إلى توتر العلاقات مع طهران. كما أن تصاعد التوترات بين الإمارات وإيران أثر على العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما، مما جعل الإمارات تعيد تقييم شراكاتها الاقتصادية¹⁵. وتشهد العلاقات الإيرانية-الخليجية حالة من التوتر المزمن الذي تجذر منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨، حيث تحولت هذه العلاقات إلى حلبة صراع إقليمي متعدد الأبعاد. لذا من وجهة نظر الباحث، فإن هذا التوتر يعكس صراعاً وجودياً حول الهيمنة الإقليمية أكثر من كونه خلافاً سياسياً عابراً. فمن ناحية، تتبنى إيران استراتيجية "الممانعة" عبر شبكة معقدة من الوكلاء والمليشيات في العراق وسوريا ولبنان واليمن، بينما تعتمد الدول الخليجية - بقيادة السعودية - على التحالف الاستراتيجي مع واشنطن لمواجهة هذا التمدد الإيراني.

كما يلاحظ الباحث أن هذا الصراع اتخذ أبعاداً جديدة بعد هجمات سبتمبر ٢٠١٩ على المنشآت النفطية السعودية، والتي مثلت نقطة تحول في تصعيد المواجهة من المجال السياسي إلى العسكري. كما أن التداعيات الاقتصادية للعقوبات على إيران زادت من حدة هذا الصراع، حيث اضطرت طهران إلى تعزيز نفوذها عبر وكلائها

كبدل عن القوة الناعمة. في المقابل، أدى هذا التصعيد إلى تعميق الشراكة الأمنية الخليجية-الأمريكية، مع ما يرافق ذلك من إعادة تقييم للحالفات والشراكات الاقتصادية في المنطقة. ويرى الباحث أن هذا الصراع الإيراني-الخليجي قد تجاوز كونه نزاعاً ثنائياً ليتحول إلى ظاهرة إقليمية متشعبة تؤثر في استقرار الشرق الأوسط بأكمله. فالتدخلات في اليمن وسوريا، والتوترات حول الممرات المائية، وتأثيرات ذلك على أسواق النفط العالمية، كلها عوامل جعلت من هذا الصراع قضية دولية بامتياز. ويخلص الباحث إلى أن استمرار هذا التوتر دون آليات فعالة لإدارته أو حله قد يؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة تعاني أصلاً من العديد من الأزمات المتداخلة.

٢. تأثير التوترات على العلاقات الصينية الإيرانية

تعتبر العلاقات الصينية الإيرانية جزءاً مهماً من الديناميكيات الإقليمية والدولية، وقد شهدت هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً منذ عام ٢٠١٨. في هذا السياق، زادت الصين من استثماراتها في إيران بشكل كبير، خاصة في مجالات الطاقة والبنية التحتية، حيث تعتبر هذه الاستثمارات ضرورية لإيران، التي تواجه عقوبات اقتصادية من قبل الغرب، حيث ساعدت الصين في تعزيز قدراتها الاقتصادية وتجاوز بعض التحديات الناتجة عن تلك العقوبات، بالإضافة إلى ذلك، تلعب إيران دوراً محورياً في مبادرة الحزام والطريق الصينية، مما يعزز من مكانتها كحلقة وصل بين الشرق والغرب. هذه المبادرة تهدف إلى تعزيز الروابط التجارية والاستثمارية بين الدول، وتعتبر إيران جزءاً أساسياً من هذه الشبكة، مما يزيد من أهمية العلاقات بين البلدين.^{١٦}

تقدم الصين دعماً قوياً لإيران في المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة. حيث تعارض بكين العقوبات الغربية ضد طهران، مما يعزز من موقف إيران في مواجهة الضغوط الدولية. هذا التعاون السياسي يعكس التفاهات الاستراتيجية بين البلدين، حيث يسعى كل منهما إلى تعزيز نفوذهما في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، ومع ذلك، فإن تعزيز العلاقات الصينية الإيرانية قد يؤثر على العلاقات بين الصين والدول الخليجية، تشعر بعض الدول الخليجية، مثل السعودية والإمارات، بالقلق من تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، وتعتبر ذلك تهديداً لأمنها القومي. بينما تسعى هذه الدول إلى تعزيز شراكاتها مع الصين، فإن تعميق العلاقات بين بكين وطهران قد يؤدي إلى تعقيد هذه العلاقات، حيث تجد الدول الخليجية نفسها في موقف يتطلب توازناً دقيقاً بين مصالحها الوطنية وعلاقاتها مع القوى الكبرى، بالتالي، فإن العلاقات الصينية الإيرانية ليست مجرد شراكة اقتصادية، بل تعكس أيضاً توازنات سياسية معقدة تؤثر على الديناميكيات الإقليمية في الشرق الأوسط.^{١٧}

تشكل العلاقات الصينية-الإيرانية نموذجاً استثنائياً للتحالفات الإستراتيجية في النظام الدولي المعاصر، حيث تجسد تفاعلاً معقداً بين الاعتبارات الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية، وبذا يرى الباحث أن هذه العلاقة تقوم على مبدأ التكامل الاستراتيجي، حيث تقدم الصين لإيران منفذاً حيوياً لتجاوز العزلة الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الغربية، بينما توفر إيران للصين موقعاً جيوسراتيجياً محورياً ضمن مبادرة الحزام والطريق وموطئ قدم إقليمياً في منطقة الشرق الأوسط الغنية بالطاقة. كما يلاحظ الباحث أن التعاون الصيني-الإيراني قد تجاوز الإطار الاقتصادي ليشمل دبلوماسية متعددة المستويات، حيث تتبنى بكين خطاباً داعماً لطهران في المحافل الدولية، بينما تحافظ على علاقات متوازنة مع الدول الخليجية. هذا التوازن الدقيق يعكس براجماتية السياسة الخارجية الصينية القائمة على مبدأ "الاكتفاء الذاتي الاستراتيجي" مع تجنب الاصطدامات الحادة. غير أن الباحث يحذر من أن استمرار تعميق هذه العلاقة قد يدفع بالدول الخليجية إلى إعادة تقييم شراكاتها مع الصين، خاصة في ظل تنامي المخاوف الأمنية من التمدد الإيراني، ويمكن تفسير هذه العلاقة من خلال "الواقعية الجيوسياسية"، حيث تسعى القوى الصاعدة إلى إعادة تشكيل النظام الإقليمي بعيداً عن الهيمنة الغربية. إلا أن الباحث يرى أن التحدي الأكبر يتمثل في قدرة الصين على الحفاظ على هذه المعادلة المتوازنة دون التورط في الصراعات الإقليمية أو تفويض مصالحها الاقتصادية الأوسع في المنطقة. وفي المحصلة، تظل هذه العلاقة اختباراً حقيقياً لفعالية النموذج الصيني في إدارة التحالفات المعقدة ضمن بيئات صراعية عالية التوتر.

المبحث الثاني: دور مبادرة الحزام والطريق في تعزيز العلاقات الصينية الإيرانية في ضوء التوترات الأمنية

تعتبر مبادرة الحزام والطريق (BRI) واحدة من المشاريع التنموية الأكثر طموحاً التي أطلقتها الصين في السنوات الأخيرة، حيث تهدف إلى تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول عبر إنشاء شبكة شاملة من البنية التحتية، وفي ضوء التوترات الأمنية المتزايدة في الشرق الأوسط، تكتسب العلاقات الصينية الإيرانية أهمية خاصة، حيث تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها في المنطقة من خلال استثماراتها ومشاريعها التنموية، فمنذ إطلاق المبادرة في عام ٢٠١٣، أصبحت الصين شريكاً رئيسياً لإيران، حيث تعود العلاقات بين البلدين إلى قرون طويلة، لكنها شهدت تطوراً ملحوظاً منذ بداية القرن الواحد والعشرين، خاصة بعد فرض العقوبات الغربية على إيران، وهذه العقوبات أدت إلى تقييد قدرة إيران على جذب الاستثمارات من الدول الغربية، مما دفعها إلى البحث عن شراكات جديدة، وكانت الصين أحد الخيارات الرئيسية.^{١٨}

تظهر المؤشرات الاقتصادية تزايد الاستثمارات الصينية في إيران، حيث ارتفعت التجارة الثنائية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، مع التركيز على مجالات الطاقة والبنية التحتية، حيث تعتبر إيران واحدة من أكبر منتجي النفط في العالم، وتستفيد الصين من هذه الموارد من خلال استثمارات ضخمة في قطاع الطاقة الإيراني، كما تسعى الصين إلى تطوير مشاريع بنية تحتية كبيرة في إيران، مثل تطوير الموانئ والسكك الحديدية، مما يعزز قدرة إيران على التجارة مع الدول الأخرى ويزيد من تكاملها في الاقتصاد العالمي، وشهدت العلاقات الاقتصادية الصينية-الإيرانية تسارعاً ملحوظاً منذ ٢٠١٨، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري من 12 مليار دولار عام ٢٠١٨ إلى 20 مليار دولار عام ٢٠٢٣، حيث بلغ حجم التبادل التجاري غير النفطي بينهما ٢١.٤ مليار دولار خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الإيراني (من مارس إلى نوفمبر ٢٠٢٤)¹⁹.

لكن في ظل التوترات الأمنية في المنطقة، مثل النزاع في سوريا والعراق، أصبح التعاون الأمني بين الصين وإيران ضرورياً، حيث تبحث الصين عن استقرار في المنطقة لضمان نجاح مشاريعها، مما يدفعها لتعزيز التعاون الأمني مع إيران، هذا التعاون يتضمن تبادل المعلومات الأمنية، وكذلك التنسيق في مواجهة التهديدات المشتركة ففي مايو ٢٠٢٤، أجرت الصين وإيران وروسيا مناورات عسكرية مشتركة في بحر عمان تحت اسم "حزام الأمن البحري"، حيث هدفت المناورات إلى تعزيز التنسيق في مجالات مكافحة القرصنة وحماية الممرات البحرية، لا سيما تلك المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق، وفي مجال الأمن السيبراني، وقع البلدان مذكرة تفاهم في ٢٠٢٣ لإنشاء مركز مشترك لمكافحة الهجمات الإلكترونية في طهران، بدعم تقني من شركة هواوي، وركز التعاون على حماية البنية التحتية الحيوية، مثل أنظمة التحكم في منشآت الطاقة النووية الإيرانية (مفاعل بوشهر) من هجمات إلكترونية محتملة²⁰.

تعتبر مبادرة الحزام والطريق أداة استراتيجية لتعزيز العلاقات الصينية الإيرانية، خاصة في ظل التوترات الأمنية في المنطقة، فمن خلال استثماراتها ومشاريعها، تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، بينما تستفيد إيران من هذه الشراكة لتجاوز التحديات الاقتصادية والسياسية، العلاقة بين البلدين تمثل نموذجاً للتعاون بين الدول النامية في مواجهة التحديات العالمية، وتظهر كيف يمكن للدول أن تستفيد من شراكات استراتيجية في ظل الظروف المعقدة²¹.

تشكل مبادرة الحزام والطريق إطاراً استراتيجياً محورياً في تعزيز العلاقات الصينية-الإيرانية، حيث تمثل نموذجاً للتعاون الاقتصادي-الأمني المترابط في بيئة إقليمية مضطربة، وانطلاقاً من ذلك يرى الباحث أن هذه المبادرة تجسد تحولاً

نوعياً في النهج الصيني من سياسة عدم التدخل التقليدية إلى انخراط استراتيجي أكثر فعالية في الشرق الأوسط. فمن ناحية، توفر المبادرة لإيران منفذاً حيوياً لتجاوز العزلة الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الغربية، وعلى المستوى الأمني يلاحظ الباحث تطوراً مهماً في طبيعة التعاون الثنائي من الشراكة الاقتصادية البحتة إلى تحالف أمني-استراتيجي، كما يتجلى في المناورات العسكرية المشتركة والتعاون في مجال الأمن السيبراني. وهذا التحول يعكس إدراك بكين لضرورة تأمين مصالحها الاستثمارية في بيئة إقليمية تتسم بعدم الاستقرار، مع الحفاظ على توازن دقيق في علاقاتها مع القوى الإقليمية الأخرى. ويمكن تفسير هذا التعاون حيث تسعى الصين لتعظيم مكاسبها الجيوسياسية مع تقليل المخاطر عبر أدوات القوة الناعمة. إلا أن الباحث يحذر من أن التعمق المتزايد في الشراكة مع إيران قد يعرض المصالح الصينية لتحديات جسيمة، لاسيما في ظل تصاعد التوترات الإقليمية وتزايد الضغوط الغربية، وبذا تظل هذه العلاقة اختباراً حقيقياً لقدرة الصين على قيادة نموذج تعاوني بديل في نظام دولي تتزايد فيه الاستقطابات والصراعات الجيوسياسية.

التحديات التي تواجه العلاقات الصينية الإيرانية

تواجه العلاقات الصينية الإيرانية تحديات متعددة، فالتنافس الإقليمي بين إيران ودول الخليج، خاصة السعودية، يمكن أن يؤثر على استقرار المنطقة ويجعل من الصعب على الصين تحقيق أهدافها، بالإضافة إلى ذلك، الضغوط الغربية على الصين بسبب علاقاتها مع إيران قد تؤثر على استثماراتها، مما يتطلب من بكين توازناً دقيقاً في سياساتها، كما تعتبر إيران ودول الخليج، وخاصة السعودية، في حالة تنافس دائم على النفوذ في المنطقة، مما قد يؤدي إلى توترات سياسية وأمنية تؤثر على استقرار المنطقة، فالنزاعات في اليمن وسوريا قد تعقد العلاقات بين إيران والدول الخليجية، مما يجعل من الصعب على الصين العمل بشكل فعال في هذه البيئة المتوترة، كما أن أي تصعيد في التوترات قد يؤثر على مشاريع الحزام والطريق، حيث يمكن أن تتعطل حركة التجارة والنقل.^{٢٢}

كما تتعرض الصين لضغوط متزايدة من الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، بسبب علاقاتها مع إيران. هذه الضغوط تشمل العقوبات الاقتصادية والتجارية التي قد تؤثر على الشركات الصينية التي تستثمر في إيران. كما أن هناك مخاوف من أن الصين قد تُعتبر متواطئة في الأنشطة الإيرانية التي تعتبرها الدول الغربية مهددة للأمن الإقليمي والدولي، وأيضاً تواجه إيران تحديات أمنية داخلية وخارجية، بما في ذلك النزاعات الطائفية والتهديدات من الجماعات المسلحة، هذه القضايا قد تؤثر على استقرار البلاد وقدرتها على تنفيذ مشاريع التنمية، ففي حال تفاقم

هذه التهديدات، قد تجد الصين نفسها مضطرة لإعادة تقييم استثماراتها ومشاريعها في إيران، مما قد يعيق أهدافها الاستراتيجية.

وبالرغم من أن الصين تعتبر شريكاً اقتصادياً مهماً لإيران، إلا أن الاقتصاد الإيراني يواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك التضخم المرتفع والبطالة والعقوبات الاقتصادية، مما قد يؤثر على قدرة إيران على توفير بيئة استثمارية مستقرة. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التحديات الاقتصادية إلى احتياجات ملحة للإصلاحات الداخلية، مما قد يعيق تنفيذ مشاريع الحزام والطريق، إضافة إلى ذلك تتسم إيران بتنوع ثقافي وسياسي كبير، مما قد يؤدي إلى صعوبة في التنسيق بين الحكومة الإيرانية ومختلف الفئات الاجتماعية والسياسية. هذا التنوع قد يؤثر على استقرار العلاقات بين إيران والصين، حيث قد تتعارض المصالح المحلية مع الأهداف الصينية، زتغير الديناميات الجيوسياسية في الشرق الأوسط باستمرار، مما يجعل من الصعب على الصين التنبؤ بمسار الأحداث المستقبلية. الصراعات المستمرة، مثل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني والنزاعات في العراق وسوريا، يمكن أن تؤثر على استقرار المنطقة وتزيد من صعوبة تنفيذ مشاريع الحزام والطريق، وفي ظل هذه التحديات، تسعى الصين إلى تعزيز استثماراتها في إيران، مع التركيز على تطوير البنية التحتية مثل الموانئ والسكك الحديدية. هذه المشاريع لا تعزز فقط من قدرة إيران على التجارة مع الدول الأخرى، بل تسهم أيضاً في تحقيق أهداف الصين الاستراتيجية في تعزيز نفوذها في المنطقة، علاوة على ذلك، يتطلب التعاون الأمني بين الصين وإيران استراتيجيات مرنة لمواجهة التهديدات المشتركة، مثل الإرهاب والتطرف. يمكن أن تسهم مثل هذه الاستراتيجيات في تعزيز الاستقرار الإقليمي، مما يساعد على تحقيق أهداف مبادرة الحزام والطريق.^{٢٣}

ومن وجهة نظر الباحث تطرح العلاقات الصينية-الإيرانية إشكالية معقدة تتطلب تحليلاً متعدد المستويات للعوامل المؤثرة فيها. فمن المنظور الجيوسياسي، يواجه هذا التحالف تحدياً وجودياً يتمثل في ضرورة الموازنة بين المصالح الاقتصادية المشتركة والمخاطر السياسية المترتبة على التقارب مع نظام يواجه عزلة دولية متزايدة. حيث تتعامل الصين مع هذه المعضلة عبر استراتيجية "البرجماتية المرنة"، حيث تحافظ على شراكتها الاقتصادية مع إيران مع تجنب الانخراط المباشر في الصراعات الإقليمية. وعلى المستوى الاقتصادي، تشير التحليلات إلى أن العقوبات الغربية تشكل عائقاً بنوياً أمام تعميق التعاون الثنائي، حيث تقيد قدرة الشركات الصينية على العمل بحرية في السوق الإيرانية. كما أن التحديات الداخلية التي تواجه الاقتصاد الإيراني، تزيد من مخاطر الاستثمارات الصينية. أما من الناحية الأمنية، فيبرز تناقض جوهري بين رغبة الصين في استقرار إقليمي يخدم مشاريعها التنموية، وطبيعة السياسات

الإيرانية التي تسهم في تأجيج التوترات. مما يضع بكين أمام معضلة تتطلب إعادة تقييم مستمرة لسياساتها، حيث يتعين عليها الموازنة بين تعزيز نفوذها الاقتصادي عبر مبادرة الحزام والطريق، والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية مع دول الخليج، ويخلص الباحث إلى أن مستقبل هذه العلاقة مرهون بقدرة الصين على تطوير آليات مبتكرة لإدارة التعقيدات الإقليمية، مع الحفاظ على مسافة أمنية كافية تتيح لها المناورة بين الأطراف المتنافسة. وهذا النموذج من "التحالف المقيد" قد يشكل سابقة مهمة في العلاقات الدولية، حيث تسعى قوة صاعدة لتعظيم منافعها مع تقليل التكاليف السياسية في بيئة إقليمية شديدة الاضطراب.

الخاتمة

تتناول هذه الدراسة تأثير التوترات الأمنية في الشرق الأوسط على مبادرة الحزام والطريق الصينية، حيث تمثل المنطقة نقطة التقاء معقدة بين الديناميكيات السياسية والاقتصادية. لقد أظهرت النتائج أن التوترات الأمنية، مثل النزاعات المسلحة والصراعات الإقليمية، تشكل تحديًا وجوديًا لمبادرة الحزام والطريق. حيث أن عدم الاستقرار في دول مثل سوريا واليمن وإيران يؤثر بشكل مباشر على قدرة الصين على تنفيذ مشاريعها الاستثمارية وتعزيز نفوذها في المنطقة. وبينما تعتبر إيران شريكًا استراتيجيًا أساسيًا في مبادرة الحزام والطريق، إلا أن هذه العلاقات ليست خالية من التعقيدات، فالصين تواجه تحديات في تحقيق توازن بين مصالحها الاقتصادية مع إيران ومتطلبات الأمن الإقليمي، خاصة في ظل الضغوط الغربية المتزايدة على بكين بسبب علاقاتها مع طهران.

كما توصلت الدراسة إلى أن التحولات الجيوسياسية بعد عام ٢٠١٨ قد أعادت تشكيل أولويات السياسة الصينية في الشرق الأوسط، مما دفع بكين إلى تعزيز التعاون الأمني مع الدول العربية، بما في ذلك إيران، لضمان استقرار المنطقة. وفي ضوء ذلك، فإن مبادرة الحزام والطريق تمثل أداة فعالة للصين لتعزيز نفوذها، ولكن يتطلب ذلك استجابة فعالة للتوترات الأمنية التي قد تعيق تنفيذ المشاريع.

النتائج

١. أثبتت الدراسة أن التوترات الأمنية في الشرق الأوسط تشكل عائقًا رئيسيًا أمام تنفيذ مبادرة الحزام والطريق، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الصينية في المنطقة.
٢. تعززت العلاقات بين الصين وإيران نتيجة للعقوبات الغربية على طهران، مما جعل الصين شريكًا حيويًا لإيران في مواجهة التحديات الاقتصادية.

٣. تبين أن الصين قد بدأت في تطوير استراتيجيات أمنية مرنة مع إيران، تشمل التعاون في مجالات متعددة مثل الأمن السيبراني والمناورات العسكرية المشتركة، بهدف تأمين مصالحها الاقتصادية.

٤. أكدت الدراسة أن التحولات الجيوسياسية بعد ٢٠١٨ قد أدت إلى إعادة تقييم الصين لأهدافها في الشرق الأوسط، مما دفعها إلى تعزيز العلاقات مع الأطراف الأكثر استقرارًا.

التوصيات

١. يُوصى بتعزيز آليات التعاون الأمني بين الصين والدول العربية، بما في ذلك إيران، لتجنب أي تصعيد في التوترات الأمنية التي قد تؤثر على المشاريع الاقتصادية.

٢. يجب على الصين تطوير استراتيجيات مرنة تأخذ في الاعتبار المخاطر الأمنية المحتملة، مع التركيز على الحوار والتعاون مع جميع الأطراف المعنية.

٣. يُنصح بتعزيز الشراكات الاقتصادية مع الدول الخليجية الأخرى، لضمان توازن المصالح وعدم الاعتماد المفرط على إيران.

٤. ينبغي للصين تبني دبلوماسية وقائية تتجنب الاصطدامات الحادة، مما يسمح لها بالحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع الأطراف في المنطقة.

٥. يُوصى بالاستمرار في الاستثمار في مشاريع البنية التحتية في إيران ودول الشرق الأوسط، مع التركيز على ضمان استقرار هذه المشاريع في ظل الظروف الأمنية المتغيرة.

المراجع

¹Morgenthau, Hans Joachim, Kenneth W. Thompson, and W. David Clinton. Politics among nations: The struggle for power and peace. Vol. 688. New York: Knopf, 1985.

² Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye Jr. "Power and interdependence." Survival 15, no. 4 (1973): 158-165.

³ G. Allison and P. Zelikow, "Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis," 2nd Edition, Longman Publishing, London, 1999.

⁴ Nye, Joseph S. *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. New York: PublicAffairs, 2004.

⁵ Lake, David A. 2009. "Regional Hierarchy: Authority and Local International Order." *Review of International Studies* 35(S1): 35-58. <https://doi.org/10.1017/S02602105090008420>.

⁶ الشحات، محمد خليل عاشور. "أثر المتغيرات الدولية على النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١." المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية ٨(١٦): ٧٨٢-٧٥٩.

https://esalexu.journals.ekb.eg/article_305830_92fcd0f9c49796944ec04f20ea1a5c72.pdf

^٧ زريق، محمد. ٢٠٢٣. "العوامل الجيواقتصادية وأثر مبادرة الحزام والطريق في العلاقات الصينية-الإيرانية". مجلة الدراسات الإيرانية ٧(١٧): ٤٥-٥٤.

<https://shorturl.at/LkV2S>

- ⁸ MENA Research Center، العلاقة السورية الإيرانية إلى أين؟، 2024. <https://shorturl.at/pS01X>
- ⁹ عبد السلام قائد. "عاصفة الحزم" بعد ١٠ سنوات.. كيف أعادت تعريف النفوذ السعودي في المنطقة؟ قناة بلقيس الفضائية، 29/03/2025. تاريخ الولوج ٨ مايو ٢٠٢٥، <https://belqees.net/reports/%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D9%85-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-10-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%AA-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9>
- ¹⁰ يوسف حمود. هل سيكون عام الحرب في اليمن أم إرساء السلام؟ الخليج أون لاين، ٢٠٢٥، تاريخ الولوج ٨ مايو ٢٠٢٥، <https://khaleej.online/RMEE3y>
- ¹¹ نعمي نيومان، ديفورا مارغولين، الساحة الفلسطينية في ظل الأزمة الإيرانية الإسرائيلية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠٢٤، <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alsah-alfstynyt-fy-zl-alazmt-alayran-yl-alarayylyt>
- ¹² يوبل غوزانسكي، يوهانان تزوريف، كيف ضاقت دول الخليج ذراعاً بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني الذي لا ينتهي، منتدى فكرة، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠٢٠، <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/kyf-daqt-dwl-alkhlyj-dhrana-balsra-alarayyly-alfstynyt-aldhy-la-ynth>
- ¹³ محمود حمدي أبو رصانة، ح القاسم، الصراع في الشرق الأوسط وملاح التغير في البيئة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ديسمبر ٢٠٢٤، <https://shorturl.at/vghnh>
- ¹⁴ Matias Linder, **The cold war between Iran and Saudi Arabia**. WMO Conflict Insight, 2024, ISSN: 2628-6998, <https://worldmediation.org/journal/>
- ¹⁵ Outlook Expert :Escalation Israel-Iran ,Forum International, 2024. Gu k7voi/cl9.n://https
- ¹⁶ مرفت زكريا، تأثير تطور العلاقات الصينية – الإيرانية على المنطقة العربية، مجلة الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، العدد الثالث، السنة الثانية، يناير ٢٠٢٤، https://nsas.journals.ekb.eg/article_337108_8d989b634ce302b6c9435ca341eccd04.pdf
- ¹⁷ Louise Fawcett, International Relations of the Middle East, Sixth Edition, Oxford University Press, February 2024, ISBN: 9780192893680
- ¹⁸ Li, J., Qian, G., Zhou, K.Z. et al. Belt and Road Initiative, globalization and institutional changes: implications for firms in Asia. *Asia Pac J Manag* 39, 843–856 (2022). <https://doi.org/10.1007/s10490-021-09770-0>
- ¹⁹ TV BRICS. حجم التبادل التجاري غير النفطي بين الصين وإيران يتجاوز ٢١ مليار دولار، ديسمبر ٢٠٢٤، تاريخ الولوج ١٠ مايو ٢٠٢٥، <https://tvbrics.com/ar/news/non-oil-trade-growth-in-china-and-iran-exceeds-21-billion-dollars/>
- ²⁰ جوني عيسى، تجارة الصين متعددة الأطراف مع إيران، الوضع وآفاق ٢٠٢٣/٢٤، موقع أخبار الصين والشرق الأوسط، تاريخ الولوج ١ مايو ٢٠٢٥، <https://bit.ly/40PtbdM>
- ²¹ مناورات بحرية مشتركة بين روسيا وإيران والصين في خليج عمان، صحيفة الشرق، ٢٠٢٤، تاريخ الولوج ١ مايو ٢٠٢٥، <https://bit.ly/413mZQF>
- دجانغ شنغ، لاتفاقية المبرمة لمدة ٢٥ سنة بين الصين وإيران: امتداد للسياسة السابقة، ٢٠٢٠، Fikra forum an initiative of the Washington Institute for Near East Policy، تاريخ الولوج ١ مايو ٢٠٢٥، <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alatfaqt-almbrmt-lmdt-25-snt-byn-alsyn-wayran-amtdadun-llysyast-alsabqt>
- كلا ش. مبادرة الحزام والطريق الصينية: الدوافع، الامتداد والتحديات، مجلة أبحاث، ٦(٢)، (٢٠٢١)، ١٥٤-١٦٧.
- <https://asjp.cerist.dz/en/article/174327>
- ²² ديببكا ساراسوات، الروابط بين إيران والصين: تضايف الاستراتيجيات الجغرافية الاقتصادية المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات تقييم حالة، ٢٠٢٢، تاريخ الولوج ٣ مايو ٢٠٢٥، <https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/iran-ties-with-china-synergising-geo-economic-strategies.pdf>
- ²³ زكية يزدان شناس. إيران وديناميات النزاع الجيوسياسي في الشرق الأوسط، معهد الشرق الأوسط، ٢٠٢٣، تاريخ الولوج ٣ مايو ٢٠٢٥، <https://bit.ly/3Q2c5Eh>